كيف أثر الفشل الدولتي على الاستقرار في ليبيا
How Has State Failure Affected Stability in Libya

حمزة برابح
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر
berrabah28@gmail.com
بوحنية قوي
أستاذ التعليم العالي - كلية الحقوق والعلوم السياسية.
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر
bouhania2000@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 24 / 04/ 2022 * تاريخ القبول: 06/11 / 2022 * تاريخ النشر: 31/ /01 / 2023

ملخص :

أصبح موضوع الدولة الفاشلة أحد القضايا الأمنية التي من شأنها التأثير على مجرى العلاقات الدولية، و تعتبر الحالة الليبية مثال لفشل الدولة منذ الحراك السياسي الذي مس بعض دول جنوب المتوسط أواخر سنة 2010، وتأثير ذلك الفشل على الأمن و الاستقرار داخل ليبيا.

تشهد الساحة السياسية الليبية حالة من عدم الاستقرار، فإلى غاية يومنا هذا لا تزال ليبيا تمر بمراحل مختلفة من الانتقال السياسي بتبعاته الأمنية والاقتصادية المختلفة، وقد وصلت حالة اللاإستقرار السياسي والأمني فيها لدرجة الحرب الأهلية بين تحالفين متنازعين أحدهما في الشرق والآخر في الغرب وبينهما فصائل الجنوب التي ترتبط بهذا التحالف أو ذاك.

عاشت ليبيا ولا زالت تعيش الآثار الوخيمة للصراعات بين مختلف الميليشيات والتنظيمات للعديد من السنوات، حيث ورثت العديد من التحديات التي تحوّلت إلى أزمات استعصى حلها، خصوصا ما أرتبط بآليات ومسار بناء الدولة ومؤسساتها، وذلك راجع إلى العديد من العوامل التي تمحورت أساسا في غياب الأمن والاستقرار السياسي لمؤسسات الدولة، حيث أصبحت الدولة محل نزاع بسبب تراجع وانعدام مؤشرات شرعية السلطة.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات، ليبيا، الحوكمة، فشل الدولة، الاستقرار، المقاييس العالمية.

Abstract:

:The question of the failed state has become one of the security issues that will affect the course of international relations. The Libyan case is an example of state failure since the political movement that affected certain countries in the south of the Mediterranean at the end of 2010, and the impact of this failure on security and stability inside Libya.

The Libyan political arena is in a state of instability. To date, Libya is still going through different stages of political transition with its various security and economic consequences. The state of political and security instability within it has reached the point of civil war between two warring alliances, one in the east and the other in the west, and between them are the southern factions linked to this or that alliance.

Libya has lived and still lives the harmful effects of conflicts between various militias and organizations for many years, because it inherited many challenges that turned into insoluble crises, especially those related to the mechanisms and the path of construction of the state and its institutions, due to many factors centered mainly on the absence of security and stability Political institutions of the state, where the state has become contested due to decline and lack of indicators of the legitimacy of authority.

Key words: Indicators, Libya, governance, state failure, stability, Global Standards.

مقدمة:

تعد منطقة المتوسط أحد الأقاليم الأكثر تأثرا بفشل الدولة لاسيما بعد الحراك السياسي الذي مس معظم الضفة الجنوبية للمتوسط مند سنة 2010 ،والذي كان من تداعياته بروز دولا فاشلة على غرار ليبيا سوريا اليمن...، نتيجة عجز بعض الدول العربية في التعاطي مع مطالب الحراك الذي قام في الأساس على عجز الدولة في القيام بوظيفتها التوزيعية والتنظيمية والاستجابية تجاه شعوبها.

تعتبر ليبيا مثال واضح عن فشل الدولة في منطقة المتوسط منذ الحراك السياسي، إذ أصبح الوضع الليبي الداخلي يتميز بانتشار العنف والانقسامات بين مختلف المكونات المجتمعية داخل ليبيا نتيجة غياب الدولة ومؤسساتها، وهو ما كان تأثيره واضح ليس على البيئة الداخلية فقط، وإنما على المحيط الإقليمي والعالمي.449

رغم التشابه الكبير في الأسباب والمسببات بين الثورات الثالث، إلا أن الثورة الليبية جاءت على شكل مختلف في العديد من الجوانب، وهذا ما يبدو جليا من خلال طبيعة البيئة التي تصاعدت فيها الثورة الليبية حيث اتسمت الثورة الليبية بالتناقض الواضح بين حجم ما تملكه الدولة من موارد نفطية هائلة وواقع الحياة السيئة للغالبية العظمى من المواطنين الذي لا يقل اختلافا عما هو في الدول الفقيرة تماما وكان من ابرز ما تميزت به الثورة الليبية عن ما سبقها من الثورات هو أيضا سرعة التحول من المسار السلمي إلى المسار المسلح، وما تزامن مع ذلك من مجازر دموية قاسية، استوجبت تدخل القوى الدولية من اجل حماية أرواح المدنيين، دخلت الثورة بعد سقوط النظام، على النقيض مما كان متوقعا في مأزق كبير وذلك نتيجة لغياب قواعد الدولة المؤسسية ذات الخبرة والتقاليد الراسخة، وأدى الوضع القائم آنذاك إلى بروز العديد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت عقبة رئيسية دون استمرار الثورة في طريقها نحو أهدافها المرجوة، التي كانت تمثل قواعد دولة القانون والمؤسسات، وطموح الشعب في الحرية والعدالة والأمن وكانت السبب الجذري في جنوح الثورة عن مسارها وتحولها إلى حرب أهلية دامية سحقت الهدف الأساسي للثورة.

وعلى ضوء ما تقدم فان الإشكالية التي يعالجها بحثنا يمكن صياغتها على النحو التالي :

- **إلى أي مدى أثر الفشل الدولتي على الاستقرار الليبي، وما هي مؤشرات الحوكمة الرشيدة التي نتفادى بها هذا الفشل ونحقق الاستقرار داخل الدولة؟**

وللإجابة على هاته الإشكالية سوف تشتمل الدراسة على محاور وذلك وفقا للاتي :

المحور الأول: مؤشرات قياس الفشل الدولاتي.
المحور الثاني: قياس فشل دولة ليبيا في ضوء المقاييس العالمية.
المحور الثالث: أثر الفشل على الداخل الليبي.
المحور الرابع: نحو تطبيقات مؤشرات الحوكمة لضمان تفادي الفشل وبناء الاستقرار.

المحور الأول: مؤشرات قياس الفشل الدولاتي.

ظاهرة فشل الدولة لم تبقى كخاصية مميزة فقط لحالة الدول الإفريقية وإنما أصبحت تشمل أيضا العديد من الدول العربية بمستويات متفاوتة و خير دليل على ذالك انتفاضة العديد من الشعوب العربية على أنظمتها السياسية مما زاد من مؤشرات الفشل والعجز، يعتمد الدليل السنوي للدول الفاشلة في تحديده لقائمة الدول التي تعاني من الفشل، وتصنيفها إلى فئات على عدة مؤشرات وهي:

أ- <u>المؤشرات الاجتماعية:</u>

1- الضغوط الديمغرافية Pressures Demographic : الحركة العشوائية للاجئين أو التنقل الداخلي: عادة ما تكون نتيجة النزاعات والحروب الأهلية، وهي تشكل تهديدا أمنيا سواء كان داخل الدولة أو على المستوى الإقليمي وهو يتضمن الضغوط والتدابير المتعلقة بما يلي[1]:

[1] The fund for peace: Failed State index 2012 (Washington 2012). p 12 in :

- الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والتصحر والجفاف وما تخلقه من تأثيرات وانعكاسات على قدرة الدولة في توفير الاحتياجات الضرورية للمواطن في هذه الظروف من عناية صحية - العلاج وتوفري الأدوية ومن غذاء وسكن
-الأمراض الخطيرة والمعدية وانتشارها، ومدى قدرة الدولة على مواجهتها وتجنيد الوسائل الضرورية لذلك .
- التلوث وندرة المياه، وسوء التغذية .
- كثافة المناطق المأهولة.

2- الحركة العشوائية للاجئين أو التنقل الداخلي: عادة ما تكون نتيجة النزاعات والحروب الأهلية، وهي تشكل تهديدا أمنيا سواء كان داخل الدولة أو على المستوى الإقليمي وهو يتضمن[2]:
- النزوح.
- مخيمات اللاجئين.
- انتشار الأمراض والمجاعة.
- الأوضاع الصحية والمعيشية للنازحين واللاجئين.

3- الجماعات المظلومة والميراث العدائي: حيث أن ازدياد التوتر والعنف القائم بين الجماعات المختلفة والرغبة الشديدة في الانتقام يقوض قدرة الدولة على توفير الأمن ويتضمن ذلك :
- كل أنواع التمييز وعدم المساواة وغياب العدالة .
- انتشار العنف
- العرقي، المدني، الديني.
- المتعلقة بارتفاع الكثافة السكانية وتأثيراتها: مثل الأمراض والكوارث الطبيعية التي تجعل من الصعب على الحكومة حماية مواطنيها، وما يبرهن ذلك من وجود نقص القدرة أو الإرادة ويشمل هذا المؤشر الضغوط والتدابير المتعلقة بما يلي:

4- الهجرة الدائمة للكفاءات والمثقفين: نتيجة لقلة الفرص وتدهور الأوضاع وتنامي الشعور بالاغتراب الداخلي، وما يخلفه ذلك من فراغ في رأس المال البشري عند هجرة العقول والمثقفين، والمعارضين السياسيين الفارين من الاضطهاد والسياسات القمعية، ويتضمن هذا المؤشر[3]:
- نسبة هجرة الأفراد
- رأس المال البشري
- هجرة المتعلمين والمثقفين

ب - المؤشرات الاقتصادية :

1- التنمية الاقتصادية المتفاوتة Development Economic Eneven: حيث أنه عندما تكون هنالك العديد من الإثنيات والعرقيات نجد أن حكومة الدول الفاشلة تميل بأن تكون غير عادلة ولا تلتزم بالعقد الاجتماعي ويشمل هذا المؤشر الضغوط والتدابير المتعلقة بما يلي:
- اللامساواة بين الجماعات المختلفة في توزيع الثروة وتوزيع مختلف الخدمات من صحة وتوظيف وتعليم ومرافق عمومية.
- توزيع الخدمة يف المناطق الريفية والحضارية.
- القدرة على تحسين الخدمات
- نسبة سكان الأحياء الفقيرة

---

http // www foreign policy .com// failed _states_ index_2012 -.interactive_ accessed

[2] The fund for peace, Ibid, p 12

[3] The fund for peace ,Ibid, p 12

2- الفقر والتدهور الاقتصاد Decline Economic and Poverty: الفقر والتدهور الاقتصادي الحاد يرهق قدرة الدولة على توفير الحاجيات الأساسية لمواطنيها، ما يمكن أن يؤدي إلى احتكاك بين " من يملكون" ومن " لا يملكون" ويتضمن:

- العجز الاقتصادي .توظيف الشباب .القدرة الشرائية .نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الدين الحكومي . البطالة .نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم[4].

ج- المؤشرات السياسية:

1- شرعية الدولة ligitimacy State: يؤدي انتشار الفساد وغياب التمثيل الحكومي العادل إلى فقدان الدولة لشرعيتها، وضعف مؤسساتها وتتضمن[5]:

- نسبة الفساد والنهب المؤسساتي
- مدى فعالية الحكومة .
- المشاركة السياسية، والعملية الانتخابية .
- مستوى الديمقراطية والاحتجاجات والمظاهرات .
- الاقتصاد غير المشروع وتجارة المخدرات

2- التدهور الحاد في تقديم الخدمات :

- الدولة لا تؤدي وظائفها الجوهرية مثل التعليم والأمن، تدهور النظام الصحي، النقل وغيرها.
- زيادة النشاطات غير الشرعية بما فيها، تجارة المخدرات تهريب البضائع والسلع، تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج
- احتكار الوكالات الأمنية لخدمة النخب المهيمنة " قوات الأمن، البنك المركزي، مؤسسة الرئاسة، الجمارك، الاستعلامات"

3- انتشار انتهاك حقوق الإنسان والحرمان من تطبيق القواعد

- ظهور سلطة شمولية أو دكتاتورية تعمل على تعطيل المسار الديمقراطي، وعمل الدستور .انفجار العنف السياسي اتجاه المدنيين
- ارتفاع عدد المسجونين السياسيين، أو المعارضين لخطط الحسابات المؤسسية[6].

4- تعدد الأجهزة الأمنية بشكل يخلق دولة داخل دولة.

- وجود مليشيات خاصة محمية ومدعومة من طرف الدولة، موجهة ضد المعارضة وكل طائفة يمكن أن تكون رافضة للنظام
- نخبة عسكرية تستخدمها النخب المهيمنة لتحقيق مصالحها
- ظهور ميلشيات خاصة مسلحة قد تنصب لحد المواجهة العسكرية مع القوات النظامية الشرعية

5- تتالي الانشقاقات داخل النخب :

- الانقسام بني النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة .
- استخدام النخب الحاكمة لشعارات سياسية قومية تذكر بتجارب حدودية وقومية

6- تدخل أطراف سياسية خارجية

---

[4] Popesu Irina Alina ،cojanu Valentin ، cite in p10:

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1769654

[5] إبراهيم غالي، دليل الدول الفاشلة: الفوضى تهدد العالم، تم تصفح هذا الموقع في 12/ 01/ 2020 على الساعة 23:33 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http//: www onislam/net /arabic /news 2005

[6] عبد الوهاب عمروش، التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا: دراسة حالة الصومال 1992-2005 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007 ، ص 57.

- التدخل العسكري أو الشبه العسكري في الشؤون الداخلية للدول من طرف مختلف الوحدات أو الفاعلين بغية التأثير على التوازن المحلي للقوى، أو الحيلولة دون تسوية نزاع معين .الاعتماد المفرط على تدخل المانحين، وقوات حفظ السلام[7].

يعتقد patrick أن الكثير من الدول لها فجوات حرجة في واحدة أو أكثر من المناطق الربعة للحكم، فالدول الفاشلة حسبه تمتلك في الحقيقة سيادة شرعية غير أنها ليست سيادة فعلية.

الشكل رقم: 01 فجوات مناطق الحكم في الدول الفاشلة [8]

عات الداخلية بعد أحداث 01/09/11(...
زاع في السودان،2016.2017، جامع ...

من خلال هذه المؤشرات والعديد من المؤشرات الفرعية يتم قياس درجة الفشل الدولاتي وتحديد الدول الفاشلة وفقا لمجموع نقاطها التي يتم تحصيلها من هذه المؤشرات وكلما كانت نقاطها أكبر كلما زاد فشلها حيث يتم تصنيف الدول إلى فئات بدءا بالدول الأكثر فشل إلى الدول الأكثر استقرار وهذا الجدول يوضح مجموع المؤشرات الرئيسية والفرعية والتي على أساسها يتم قياس فشل الدولة نجاحها من فشلها:

جدول رقم:01 المؤشرات الرئيسية والفرعية لفشل الدولة.

المؤشرات الاجتماعية	
1.الضغوط السكانية	2. اللاجئين ونازحي الداخل
الضغوط على السكان مثل الأمراض والكوارث الطبيعية قد تكشف عدم قدرة الحكومة على حماية مواطنيها. وتشمل الضغوط: -الأمراض -نقص المياه -نمو السكان -حجم الشباب -معدل الوفيات -نقص الغذاء -البيئة -سوء التغذية -التلوث	الضغوط المرتبطة بنزوح السكان، تؤدي إلى الضغط على الخدمات العامة، وإمكانية أن تشكل تهديد امني. وتشمل الضغوط: -النزوح -القدرة على الاستيعاب -مخيمات اللاجئين -نسبة اللجوء الداخلي -مخيمات النازحين داخليا -الأمراض الناجمة عن النزوح
3.المظالم الجماعية	4.الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة

[7] نفس المرجع، ص 57.

[8] إكرام بركان، النزاعات الداخلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من منظور الدولة الفاشلة – دراسة لحالة النزاع في السودان،2016.2017، مرجع سابق، ص 83

عندما يوجد توتر وعنف بين الجماعات يقوض قدرة الدولة على تقديم خدمات الأمن. وتشمل الضغوط: -التمييز -الضعف -عنف عرقي -عنف طائفي -عنف شعبي-عنف ديني	عندما تكون الفرص قليلة، الناس يهاجرون ويتركون فراغا ونقصا في رأس المال البشري. وتشمل الضغوط: -نسبة الهجرة -رأس المال البشري -هجرة المواطنين المتعلمين الكفاءات

المؤشرات السياسية والعسكرية

5.شرعية السلطة	6.الخدمات العامة	7.حقوق الإنسان وحكم القانون
الفساد وضعف التمثيل المباشر في الحكومة يقوض العقد الاجتماعي. وتشمل: -الفساد -فاعلية الحكومة -المشاركة السياسية -العملية الانتخابية -مستوى الديمقراطية -الاقتصاد غير المشروع -تجارة المخدرات -الاحتجاجات، والمظاهرات -الصراع على السلطة	من وظائف الدولة تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الصرف الصحي وغيرها. وتشمل: -حفظ الأمن والنظام -الجرائم -تقديم خدمات التعليم -محو الأمية/معرفة القراءة والكتابة -البنية التحتية -الرعاية الصحية -الهواتف -خدمة الانترنت -توفر الطاقة -خدمات الطرق	تعد الدولة فاشلة إذا لم تحترم حقوق الإنسان. وتشمل: -حرية الصحافة -الحريات المدنية -الحريات السياسية -الاتجار بالبشر -السجناء السياسيين -السجون -الاضطهاد الديني -التعذيب -الإعدام
8 . الأجهزة الأمنية	9.تصدع النخب	10.التدخل الخارجي
تشمل الضغوط: -الصراع الداخلي -انتشار الأسلحة الخفيفة -إعمال شغب واحتجاجات -الوفيات الناجمة عن الصراع -الانقلابات العسكرية -أنشطة تمرد -التشدد -التفجيرات -السجناء السياسيين	عندما تشترك القيادات المحلية والوطنية في الصراع وسياسة حافة الهاوية من اجل الحصول على مكاسب سياسية، يتم تقويض العقد الاجتماعي. وتشمل الضغوط: -الصراع على السلطة -المنشقين -انتخابات معيبة)غير نزيهة) -المنافسة السياسية	عندما تتقاعس الدولة عن الوفاء بالتزاماتها المحلية والدولية، قد يدفع جهات خارجية للتدخل في الشؤون الداخلية. وتشمل الضغوط: -مساعدات خارجية -حضور قوات حفظ السلام -تدخل عسكري خارجي -عقوبات دولية -التصنيف الائتماني

المؤشرات الاقتصادية

1- التنمية الاقتصادية غير المتوازنة	*2-* الفقر والتدهور الاقتصادي
عندما يكون هناك فوارق عرقية ودينية وإقليمية تميل الحكومة إلى أن تكون غير متوازنة في التزاماتها تجاه العقد الاجتماعي. وتشمل: -توزيع الخدمات بين الريف والحضر	الفقر والتدهور الاقتصادي يجعل الدولة عاجزة عن تزويد المواطنين بالخدمات وبالتالي تخلق احتكاك بين المواطنين"نكون أو لا نكون." وتشمل: -العجز الاقتصادي -البطالة -المديونية الحكومية -توظيف الشباب

-تحسين فرص الوصول إلى الخدمات -سكان الأحياء الفقيرة	-القوة الشرائية الإجمالي -نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-نمو الناتج المحلي -التضخم

المصدر: تقارير صندوق السلام وفورين بوليسي لسنة 2019 و 2020

المحور الثاني: قياس فشل دولة ليبيا في ضوء المقاييس العالمية.

إن لمؤشرات الفشل التي يضعها مقياس الدولة الفاشلة دور كبير في تحديد مكمن الفشل، وكذلك إبراز أكثر المؤشرات والقضايا تعقيدا، والتي تكشف بتفاقمها فشل الدولة، وكما يبين المقياس المجموع الكلي الذي حصلت عليه الدولة، والذي يرتبها في القائمة، فإن المقياس يبين الرقم الذي يدل على كل مؤشر من المؤشرات الفرعية الـ 12، والمقسمة إلى 3 مجموعات أساسية، هي: المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات السياسية والمؤشرات الاقتصادية ويخصص لكل مؤشر فرعي 10 نقاط يقاس عليها كل حالة.

إن انهيار القانون والنظام، وفقدان الدولة ومؤسساتها لشرعية احتكارها استخدام القوة وفقدان سيطرتها على غالبية إقليمها، تصبح غير قادرة على حماية مواطنيها، أو تستخدم القوة لإرهابهم، عدم القدرة على تلبية احتياجات المواطنين وتوفير الخدمات العامة الأساسية، تلاشي مصداقية الكيان الممثل للدولة خارج حدودها، تصاعد الضغوط الديمغرافية والمرتبط بها زيادة السكان، سوء توزيعهم،التوزيع العمري، النزاعات المجتمعية، الحركة العشوائية للنازحين في الداخل وما نتج عنها من أمراض، نقص المياه والغذاء، التنافس على الأرض وكذلك أزمة اللجوء للخارج، الميراث العدائي الناجم عن عدم العدالة، الاستثناء السياسي والمؤسسي، سيطرة أقلية على الأغلبية، الفرار الدائم والعشوائي (هجرة العقول، هجرة الطبقات المنتجة، الاغتراب داخل المجتمع، تذبذب معدلات التنمية الاقتصادية)عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، ومستويات الفقر وما نجم عنها من تزايد النزاعات الإثنية، التدهور الاقتصادي الحاد مستوى الدخل، وسعر الصرف، ومعدلات الاستثمار، ومعدل النمو، والشفافية، والفساد،والعقوبات الدولية المالية فقدان شرعية الدولة، فساد النخبة الحاكمة، وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، وضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية، وانتشار جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة، التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة، فشل الدولة في تقديم وظائفها الجوهرية مثل: حماية الناس، والصحة، والتعليم، والتوظيف، وتمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة والقوات العسكرية والأمنية والبنك المركزي والعمل الدبلوماسي، الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان الحكم العسكري،وقوانين الطوارئ، والاعتقال السياسي، والعنف المدني، وغياب القانون، وتقييد الصحافة، وخوف الناس من السياسة، تزايد الانشقاقات داخل النخب بالدولة، الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة، واستخدام النخبة الحاكمة لنغمة سياسية قومية وعرقية وطائفية ومذهبية، تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين، التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة،كلها ضمن مجموع المؤشرات التي ذكرناها آنفا، و التي تناولناها في دراستنا وفيما يلي استعراض لترتيب الدولة الليبية وبالتالي مؤشرات الفشل بالتفصيل:

جدول رقم 02: الترتيب الدولي لليبيا في مؤشر الدولة الفاشلة طيلة 10 سنوات.

العام	الترتيب الدولي	الملاحظات
2010	**111**	**تحذير**
2011	**111**	**تحذير**
2012	**50**	**تحذير عالي**
2013	**54**	**تحذير عالي**
2014	**41**	**تحذير عالي**
2015	**25**	**إنذار**
2016	**25**	**إنذار**
2017	**23**	**إنذار**
2018	**25**	**إنذار**
2019	**28**	**إنذار**

2020	**20**	**إنذار**

المصدر: تقارير صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي.

سنقوم بالتعليق على الجدول وترتيب ليبيا من خلال قراءتنا لمجموع المؤشرات الاجتماعية ، الاقتصادية ، والسياسية الأمنية كالتالي:

أولا: المعايير والمؤشرات الاجتماعية.

عند تحليل المعايير والمؤشرات الاجتماعية لدولة ليبيا نجد انه لا يمكن الخروج عن ثلاث عناصر رئيسية يمكن الاعتماد عليها لدراسة هذه المؤشرات وهي: (اللاجئين ونازحي الداخل، الضغوط السكانية، المظالم الجماعية، الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة).

يصدر تقرير الدول الفاشلة عن صندوق السلام الأمريكي بالتعاون مع مجلة فورين بوليسي ويعتمد ترتيب الدول في هذا التقرير على مجموع ما تحصل عليه الدولة من نقاط في 12 مؤشرا لقياس حدة التهديدات السياسية والأمنية والتحديات الاقتصادية والخارجية التي تواجهها الدول وتتراوح درجة المؤشر ما بين (0) وهي أكثر استقرار و (120) وهي أكثر هشاشة، وهي مجموع ما تحصل عليه الدولة في المؤشرات الفرعية، والتي تأخذ قيمة (10 نقاط) لكل مؤشر.

وقد كانت المنطقة قد خطت بعض الخطوات على طريق التعافي. ولكن، في نهاية عام 2019، أصابها أشرس تهديد صحي منذ عقود، هو جائحة كوفيد-19، تهديدا ألحق المعاناة بحياة الناس والمجتمعات، والاقتصاديات، والنظم الصحية في جميع أنحاء العالم.

تتضمن أربعة مؤشرات رئيسية يتفرع عن كل مؤشر مجموعة من المعايير تتمثل في مايلي :(تصاعد الضغوط الديمغرافية: ارتفاع الكثافة السكانية وتأثيرها على المواد الغذائية والمواد الضرورية لحفظ البقاء،كثافة المناطق وتأثيرها على حرية الممارسات الإنسانية بما فيها الإنتاجية الاقتصادية،حرية تنقل التفاعلات الاجتماعية، والمعتقدات الدينية،إثارة المشاكل الحدودية واحتلال الأراضي،الضغوطات الناتجة عن توزيع السكان)[9].

ولقد عرفت الأوضاع الاجتماعية بعد الثورة تدهورا كبيرا وظهرت إشكاليات اجتماعية ممنهجة من أهمها الصراع القبلي بين القبائل والصراع العنصري بين العناصر من عرب وبربر وزنوج وظهور الصراع الجهوي بين الأقاليم الليبية خاصة بين الشرق " برقة"

والغرب " طرابلس" وهذا عائد إلى قيام نظام القذافي بالعبث بالتركيبة الاجتماعية خلال العقود الأربع الماضية وذلك بإدخال عناصر أخرى بعملية التجنيس وتعمد القذافي في زرع الفتن بين المدن والقبائل بهدف الاستقراء ببعضها على بعض عن طريق جهاز أمني متخصص تابع لألمن الداخلي والفراغ الأمني والسياسي والفكري في ليبيا بعد الثورة من يلاحظ أن بعض الأطراف السياسية والفكرية في ليبيا قد استغلت هذا الصدع الاجتماعي في تنافسها[10]

ولقد أثر هذا الصراع في الأوضاع في ليبيا كما أن مؤسسات الحكم التي تشكلت لم تتفرغ بشكل كامل القرار البيئة المؤسسية والتشريعية المناسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية[11]

كنتيجة لما سبق انتشرت ظاهرة التفكك الأسري في ليبيا بشكل كبير مما يهدد بتأثير خطير على المجتمع سيكلف ليبيا أكبر مما كلفتها الحرب والنزاعات في حال لم تجر مواجهته وتزايدت حالات العنف الأسري وتحول نمط الجريمة في ليبيا إلى نمط المنظمة المعتمدة على تدبير وتنظيم يخطط لعمليات تهدف إلى الإضرار بالمجتمع بشكل خطير[12].

ثانيا: المعايير والمؤشرات السياسية والعسكرية.

---

[9] حسن العطار ، الدولة الفاشلة والهشة، تم تصفح هذا الموقع في28 /2019/03 على الساعة 12:12 ، نقلا من الموقع الالكتروني : http.llelaph.com/web/opinion/2015/1/197570

[10] علي محمد جهان، تقرير حزب العدالة و البناء حول : الأوضاع العامة في ليبيا حتى نهاية سنة 2014.

[11] المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، تقرير حول:العدالة الاجتماعية في ليبيا منذ عام، ليبيا، طرابلس، 2016، ص 2 .

[12] المرجع نفسه، ص 13.

في تحليلنا لهذه المؤشرات يمكن الاعتماد على 06 مؤشرات فرعية تسهم بشكل كبير في توضيح المؤشرات السياسية والعسكرية للدولة الليبية وهي:(شرعية السلطة +حقوق الإنسان +حكم القانون الخدمات العامة +التدخل الخارجي +تصدع النخب+ الأجهزة الأمنية)

منذ عام 2011 تأثرت الدولة الليبية بشكل كبير بالتغيرات التي حصلت؛ فبسقوط نظام القذافي وجدت الدولة الليبية نفسها أمام تحديات كبيرة ويومية شملت تحديات اقتصادية وأمنية واجتماعية وسياسية. فقد تم إيقاف تصدير النفط في عام 2013ِ من قبل رئيس حرس المنشآت مما انعكس على تمويل الميزانيات العامة للدولة والتي أصبحت ت نسبته إلى 6 %مقارنة بعام 2010 ، وازدادت التحديات صعوبة بعد انتخابات مجلس النواب والتي لم يعترف بنتائجها بعض أعضاء المجلس الوطني، الأمر الذي تفاقم إلى تشكيل حكومات متناظرة في كل من طرابلس والبيضاء، ومن ثم استمر الانقسام ليطال أغلب مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية، ونجت من ذلك المؤسسات القضائية، إلا أنها تأثرت في أداء أعمالها، وقد أدى هذا الانقسام إلى صرف مبالغ كبيرة بين الحكومات صرف أغلبها على المرتبات والأجور والنفقات التسييرية، في حين أن بنود التنمية في الميزانيات المتعاقبة لم تتعد نسبتها 5.7 في المائة لدى كل الحكومات[13].

استمرت حالة الحرب والاقتتال في ليبيا منذ عام 2011، فمنذ بداية حرب إسقاط نظام القذافي توالت المعارك والحروب والصراعات، ثم نشبت بعد ذلك معارك فجر ليبيا في الغرب وحرب الكرامة لمحاربة الإرهاب في الشرق والحرب على نظام الدولة الإسلامية في مدينة سرت، حرب السيطرة على طرابلس وأخيرا الحروب المتعاقبة منذ 2011 تسببت بشكل كبير في دمار البنية التحتية لمدن ومناطق مختلفة من ليبيا ناهيك عن المبالغ الكبيرة التي صرفت لتجهيز الجيوش بالأسلحة والتموينات والتجهيزات والتي تقدر بمليارات الدينارات.

إن المؤشرات السياسية وهي مرتبطة أساسا بنظام الحكم و النخبة الحاكمة، وهي تتمثل فيما يلي:[14]

المؤشر الأول: فقدان شرعية النظام السياسي فهي تتجلى فيما يلي: غياب المشاركة السياسية نتيجة لانعدام ثقة المواطنين في نزاهة الانتخابات، انتشار ظاهرة الفساد بأشكاله، انتشار التظاهرات و العصيان المدني

المؤشر الثاني: غياب دولة القانون وانتهاك حقوق الإنسان ويرتبط أساسا بمايلي: الحكم الديكتاتوري والعسكري الاعتقال السياسي و العنف المدني .

المؤشر الثالث :غياب الشفافية و المحاسبة السياسية، عدم الالتزام ببنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، غياب أجهزة الرقابة و المحاسبة.

المؤشر الرابع: تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين: عدم وجود منظمات و مؤسسات مستقلة، أي التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة أو جيشها أو جماعات فرعية بها ، وتدخل قوات حفظ السلام والقوات الدولية[15].

المؤشر الخامس:تراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة

---

[13] عبد الله الحاسي ، موجز تنفيذي، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، الاسكوا، بيت الأمم المتحدة، لبنان، 2020، ص 04

[14] أمل احمد هاني زكي ابراهيم بيان، عرض للمبحث الثاني من كتاب أمريكا و الدولة الفاشلة بعنوان الدولة الفاشلة، مصر: جامعة القاهرة قسم العلوم السياسية، 2015/2014، ص7.

[15] شاهر إسماعيل الشاهر، الدولة وتجلياتها :الأشكال التي ظهرت بها والأبعاد التي ذهبت إليها، المركز الديمقراطي العربي،، تم تصفح هذا الموقع في: 13 ماي 2020 على الساعة 23:44 ، نقلا من الموقع الالكتروني :

https://democraticac.de/?p=46259

الدولة / المؤشر	مؤشر مدركات الفساد 2019 CPI		مؤشر الجوع العالمي 2019 GHI		مؤشر الابتكار العالميGII 2020		مؤشر التنافسية العالمية للمواهب 2020 GTCI		مؤشر التنافسية العالمي 2019 GCI	
	الترتيب من إجمالي 180	قيمة المؤشر (0-100)	الترتيب من إجمالي 117	نقاط المؤشر (0-100)	الترتيب من إجمالي 131	نقاط المؤشر (0-100)	الترتيب من إجمالي 132	نقاط المؤشر (0-100)	الترتيب من إجمالي 141	نقاط المؤشر (0-100)
ليبيا	168	18	/	/	/	/	/	/	/	/

1. من خلال هذا الجدول يمكن إجمال معظم المؤشرات الدالة على فشل أو قوة الدولة، بحيث يتم معرفة قيمة كل مؤشر والترتيب الإجمالي لدولة ليبيا في المؤشر، في هذا الجدول وضحنا مشاركة ليبيا في 5 مؤشرات أو مقاييس عالمية هي:[16]
2. مؤشر التنمية البشرية
3. مؤشر السعادة العالمي.
4. مؤشر الدول الفاشلة.
5. مؤشر بيئة أداء الأعمال.
6. مؤشر مدركات الفساد.

جدول رقم 03: مجموعة من المؤشرات والمقاييس العالمية.

الدولة / المؤشر	مؤشر التنمية البشرية 2019 HDI		مؤشر رأس المال للبنك الدولي 2020 HCI	مؤشر السعادة العالمي 2017 -2019 WHI		مؤشر الدول الفاشلة 2020 FSI		مؤشر بيئة أداء الأعمال 2020 DB	
	الترتيب من إجمالي 189	قيمة المؤشر (0-1)	قيمة المؤشر (0-1)	الترتيب من إجمالي 153	نقاط المؤشر (0-100)	الترتيب من إجمالي 178	نقاط المؤشر (0-120)	الترتيب من إجمالي 190	نقاط المؤشر (0-100)
ليبيا	110	0.708	/	80	5.489	20	95.2	186	32.7

المصدر: المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد 52 ، سبتمبر2020

ثالثا: المعايير والمؤشرات الاقتصادية

[16] المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد 52، سبتمبر 2020 ، ص16

لابد من اعتمادنا للمؤشرين الفرعيين: (الفقر والتدهور الاقتصادي + التنمية الاقتصادية غير المتوازنة) في تحليلنا للمؤشرات الاقتصادية وقياس مدى فشل الدولة الليبية من خلال هذه المؤشرات الفرعية في الميدان الاقتصادي، إن المعايير التي تصنف الدول على أساسها بأنها فاشلة اقتصاديا هي:
-التدهور الاقتصادي الكبير في عناصر الاقتصاد الداخلي للدولة وتشمل التدخل القومي، وسعر الصرف والميزان التجاري ومعدلات الاستثمار وتقييم العملة الوطنية ومعدل النمو، والتوزيع والشفافية والفساد والتزامات الدولة المالية - . عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات العامة للمواطنين موازاة مع تدهور الخدمات المتوفرة وعدم القدرة على التجديد.

- غياب الرقابة والمحاسبة الحقيقية التي تقوم على مبدأ الجميع تحت القانون.
- غياب التنمية الاقتصادية العادلة في التعليم والوظائف والدخل ومستويات الفقر،وتزايد النزاعات الإثنية[17]
- ركود في الدورة الاقتصادية وانهيار قيمة النقد الدولي[18]
- انتشار المعاملات العرفية وازدياد معدلات الفساد
- تهميش فئة الشباب التي تعتبر جوهر العملية الاقتصادية بإمكانيتها و قدراتها
- تفاوت كبير في الطبقات الاجتماعية لتنحصر في طبقتين إحداهما فاحشة الثراء و أخرى مسحوقة ،بالإضافة إلى -- غياب الطبقة الوسطى التي تعتبر عالمة التوزيع الجيد للثروة.
- غياب القدرة على تطوير وسائل الإنتاج و الموارد الاقتصادية
- اللجوء إلى المساعدات الخارجية و القروض دون أن يكون هناك أي تطوير حقيقي ملموس و هو الأمر الذي يترتب عليه مديونية متصاعدة ترهق كاهل الموازنة العامة
- تصبح الدولة عامل طرد للمشاريع التنموية القادرة على تحريك عجلة النمو الاقتصادي و إستبدالها بمشاريع وهمية لينتفع بها قلة من أصحاب المناصب والسياسيين[19].
كل هذه المعايير ساهمت بشكل أو بآخر في ضعف الاقتصاد الليبي وتدهوره.

المحور الثالث: أثر الفشل على الداخل الليبي.

17 عامر العمران،اقتصاديات الدولة الفاشلة، تم تصفح هذا الموقع في: 22مارس2019 على الساعة 22:22 ، نقلا من الموقع الالكتروني : https://rawabetcenter.com/archives/11883

18 نسيم خوري،مفهوم الدولة الفاشلة وكيف نشأ وتطور، تم تصفح هذا الموقع في: 13 ماي 2020 على الساعة 23:44 ، نقلا من الموقع الالكتروني :

/https://www.raialyoum.com/index.php/%D9%85%D9%81%D9%87%D9% % %84

19 فيصل براء متين المرعشي، الدولة الفاشلة ،الموسوعة السياسية، تم تصفح هذا الموقع في: 25أفريل2019 على الساعة 12:22 ، نقلا من الموقع الالكتروني :

https://www.politics-dz.com/%D9%85%D9%81%D9%87%DA9-the-concept-of-failed-/states

إن من أهم أسباب قيام ونشوب الثورات في المقام الأول هو عدم المساواة وعدم الرضى عن الوضع القائم بشكل عام وهذا ما أشار إليه أرسطو في كتابه السياسة، ومن هذا المنظور فأن انفجار الثورة ليس إلا نتيجة حتمية لهذه الأسباب وما يترتب عليها.

ظهرت على مدى العقود القليلة الماضية مجموعة متزايدة من أدبيات العلوم الاجتماعية دأبت على الاستناد على مفهوم" سلطت الضوء على نقاط ضعفها من الدراسات الأكاديمية في البداية على الأداء الاقتصادي الضعيف لبعض الدول وفشل الدولة". وركزت حيث كفاءة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية، وانبثق خطاب تنموي تغذيه حماسة منظمات دولية تبنت مفهوم نقاط الضعف البنيوية الكامنة التي يحتمل أن تكون "قابلة للحل"، الأمر الذي أضاف قيمة إلى هذه الكتلة من الدراسات الأكاديمية، وجرى تنفيذ برامج المعونات والمساعدات استناداً على فكرة ضعف الدول، وعلى افتراض أن نقاط الضعف الداخلية يمكن تخفيفها بطريقة"مارست الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف لتحقيق من خلال مبادرات تنموية مدعومة من الخارج وذات استهداف وغايات محددة، حققت انعطافة لدى هذه الدول الضعيفة، من حالة يفترض أنها حافة الفشل، نحو كيانات سليمة معافاة قابلة للحياة.

توجد أساساً ثلاث وجهات نظر واسعة حول الدول الفاشلة، يرى بعض العلماء أن مفهوم الدولة الفاشلة مفيد من الناحية التحليلية، وخاصة من حيث دراسة العلاقات الدولية والأمن الدولي، فيما تبدو مجموعة ثانية من العلماء منفتحة أمام المفهوم، ولكنها لا ترى أنه مفيد من الناحية التحليلية لأنهكما يقولون صعب التحديد غالباً، وغالباً ما يعيبون مصطلح الدولة الهشة بسبب عدم دقته تحليلياً"، أما علماء المجموعة الثالثة فيعادون هذا المفهوم صراحة، إذ يعدونه مصطلحاً إثنياً يستخدم بدافع من أجندات سياسية مهيمنة، ويشيرون إلى حقيقة أن المصلحة الدولية، وخاصة الأميركية، بدراسة الدول الضعيفة والفاشلة بلغت ذروتها بعد هجمات سبتمبر 2011، ولأن النظرة إلى تتميز بها الدول الهشة تعدها مصدر خطر على الولايات المتحدة وعلى الأمن الدولي، فإن الكثير من جهود أميركا وحلفائها الرامية إلى بناء الدولة في شتى أنحاء العالم، تركز على بناء القطاع الأمني.

1- تقييم الأوضاع الاقتصادية في الداخل والخارج الليبي.

تمثلت التقييمات للأوضاع الاقتصادية بأنها على الرغم من المؤشرات الجيدة التي تميز بها الاقتصاد الليبي خاصة في مجال التسويق الاقتصادي و النمو السريع في النشاط النفطي و غير النفطي، لكن كانت هناك أسباب اقتصادية عديدة ساعدت على قيام الأزمة في ليبيا، بالنظر إلى أن المصدر الأساسي الوحيد للدخل الليبي هو النفط، فان تدني إنتاج النفط الليبي و تصديره بشكل ملحوظ[20].

إن سوء استخدام عوائد النفط حيث أنه من المعروف أن الثروة النفطية في ليبيا ليست متميزة فقط بارتفاع قدراتها الإنتاجية و مخزونها الطبيعي ولكن أيضا بجودتها العالمية والواقع أن نصيب ليبيا من عائدات النفط كان نشطا ومتزايدا وكان من الممكن لو وظف بشكل رشيد لنقل ليبيا إلى وضع تنموي سوي لا يقل أهمية عن نظرائه في دول متقدمة، لكن سوء تدبير النفط كان نقمه على ليبيا حيث انتشر الفساد بكل مفاصله المتمثل في استنزاف النخبة الحاكمة لكل الثروات و مقدرات الأمة، تردي الأوضاع الاقتصادية و المعيشية عامة، ازدياد الاحتكار من قبل كبار التجار ذوي النفوذ.

ومن أهم أسباب اندلاع ثورة 17 أفريل هو الفساد و البطالة حيث أن معدلاتها تعدت حاجز 30 % من حجم القوة العاملة الوطنية في البلاد، إلى جانب تدني مستوى الأجور التي استمر تجميدها منذ أكثر من 15 عاما، و إن من بين هذه الأسباب نجد الاستثمارات الأجنبية حيث أن الانفتاح على الغرب و تدفق الاستثمارات و الشركات الأجنبية منذ عام 2003 للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام. لم يحمل الكثير من التغيير في معادلة السلطة و الثروة و الفساد بل زاد من تفاقم الوضع، و هي تعاني من ضعف شديد في القطاع الخاص المحلي و غياب أية سياسة التوزيع الاقتصادي الذي يتميز بقلة ضعف الإنتاج و التصنيع حيث تصل نسبة البطالة في هذه الدولة سنة 2011 نسبة % 19.5 و 2009

20 عبيد الرقيق ، "الأزمة الاقتصادية في ليبيا الأسباب و المعالجات ، دراسة وصفية تحليلية" ، تم تصفح هذا الموقع في28 ماي 2018 على الساعة 12:25 ، نقلا من الموقع الالكتروني :

https://www.eanlibya.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-

نسبة20.70% فرغم المحاولات من تغيير القطاع الاقتصادي و محاولة تطويره إلا أن النشاط الاقتصادي لايزال ضيق جدا و ضعيف بالإضافة إلى الميزان التجاري الذي يشير إلى انخفاضات هامة و تراجع مستمر بحيث تشير الإحصائيات في عام 2000 إلى ما يقدر بـ 62.64 ملم ثم انخفض في عام 2001 بنسبة 30 % يعني 4518 دولار . و تكتشف تقارير مؤشرات التنمية البشرية للأمم المتحدة على أن دولة ليبيا انه تعاني من تراجع الاحتياطات من سنة 2000 إلى 2002 و لكنها أحرزت المركز 52 في تقرير 2010،وأشاد تقرير صندوق النقد الدولي عام 2007 بالسلطات الليبية انجازاتها من محاولة تطوير قطاع الخدمات ...الخ والإنتاج و تنويعه، مشيرا إلى النمو السريع في النشاط غير النفطي بنسبة5.7 % و النمو القوي في إنتاج النفط يقدر 7.4 %في عام 2006، فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا ما يبين و يؤكد على أنه توجد حالات تفاوت في توزيع الثروة بطريقة غير عادلة فبدل من التوزيع و التقسيم العادل لمليارات الدولارات من الفوائد النفطية على الشعب الليبي الذي يعاني من الفقر و الأوضاع المتدهورة بل كل الثروات استحوذت عليها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وأتباعه ، هو تحضير أرضية الثورة و القوة في المجتمع الليبي علاوة على عملية مايبدده القذافي و أولاده على عملية شراء الأسلحة و تكديس الثروات المالية في البنوك الغربية.

تحتاج ليبيا إلى متابعة الإصلاحات التنظيمية والمالية، وتأسيس تشريعٍ موثوق خدمات البيع بالجملة والبيع قضائي وآخر لحماية الملكية واتخاذ إجراءات أخرى.

وتعتبر السياحة مجالا آخر للتنويع الاقتصادي. قد يساعد على تنويع الاقتصاد الليبي خارج إطار قطاع النفط، على الرغم من وجود عيوب، تتمتع ليبيا بخط ساحلي جميل، وآثار رومانية وهي تقع على مقربة من أوروبا وتوفر فرص العمل السياحة في ليبيا، بما فيها انعدام الأمن؛ وواقع قطاع السياحة منخفض الأجر؛ والطبيعة المحافظة للمجتمع الليبي، والتي تحظ الأعراف الأوروبية، مثل ارتداء ملابس البحر، قد تسيء إلى الشعور[21].

2- تقييم الأوضاع السياسية والعسكرية الليبية.

ضعف أبنية النظام السياسي للقذافي و مرجعيته ونقصد به دور النظام السياسي الليبي و هيكله في تأجيج الانتفاضة و إطلاق شرارة الأزمة، فان المشكلة الأساسية في ليبيا أنها لا تفتقر فقط لآلية حكم رشيد و تمكين مؤسساتها من تطبيق قاعدة وأحكام المرجعية الدستورية التي تنظم البلاد، بل هي تفتقر للمرجعية القانونية المهيكلة التي تسمح بإنشاء مؤسسات الدولة في المقام الأول و تتيح تنظيم إطار سياسي و تشريعي واضح المعالم لتسيير أمورها .فالنظام السياسي الليبي لا يحتكم لوثيقة دستورية، بل هو نظام بني على مرجعية فكرية صاغها القذافي في الكتاب الأخضر من خلال مجموعة من المقالات التي تنظم سريان العملية السياسية بشكل عام، فلم يتم تناول الكتاب الأخضر كنظرية سياسية بموضوعية إلا قليلا، فنلاحظ أن معظم محاولات التعليق على الأفكار فيه تصب في اتجاه تعظيم شأنه وذمه، و هذا يعني أن أولى المشكلات الهيكلية في النظام السياسي الليبي تتلخص في مرجعيته الإيديولوجية التي خطها معمر القذافي في الكتاب الأخضر الذي يعتمد على عدة فرضيات خاطئة لكي يقدم نظرية سياسية تتسم أولا باستحالة نجاحها و غياب الوعي الكافي بالتجارب السياسة المقارنة ، فضلا عن ذلك فان الكتاب الأخضر يطرح فقط أفكارا غير نمطية تفتقر لآليات تنفيذ و تفعيل الحقيقة، في الوقت الذي جرت حركات التغيير في تونس و مصر، أكد المراقبون و المحللون السياسيين أن ثروات ليبيا كفيلة بألا تجعل الشعب الليبي يثور، لكن الشعب الليبي كان له رأي مخالف حيث تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام السياسي، كاشفة الستار عن الأسباب التي دفعت لاختيار الثورة رغم الثروة و يمكن أن نقسم هذه الأسباب إلى أسباب سياسية و اقتصادية و أخرى اجتماعية.[22]

تتمثل الأسباب السياسية الكامنة وراء نشوب الأزمة في ليبيا إلي ما يلي:

هناك تآكل أسس الشرعية للنظام الليبي حيث أنه خلال فترة حكم القذافي الطويلة تآكلت أسس شرعية النظام الليبي والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية، أولها هي الثورة القومية و ثانيا المساواة و العدالة

---

[21] ليبيا بعد القذافي عبر و تداعيات للمستقبل،مسار ليبيا المستقبلي خطوات المجتمع الدولي، تقرير مؤسسة راند، 2014، ص 61

[22] أحمد علي إبراهيم، العنف السياسي و الانقسام المجتمعي في ليبيا ، القاهرة : ب ذ د ن, 2008 ، ص26-29

الاجتماعية، و ثالثها شرعية الكرامة و الهوية الوطنية ورابعتها القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الامبريالية الدولية[23]، إن أحد الركائز الأساسية للنظام الليبي و التي أكد عليها مرارا القذافي هي أنه أمين الوحدة العربية بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر و هو أمر كانت لها انعكاسات على التوجهات الداخلية و الخارجية للسياسة الليبية[24]، وأيضا نجد احتكار الثروة والقوة والسلطة حيث أن في خطاب زوارة 15 أفريل 1973 أو ما يسمى بالثورة الشعبية أعلن القذافي أنه هو الحاكم الوحيد في ليبيا و ألا ننسى قمع المعارضة حيث توارثت انتقادات لجنة حقوق الإنسان التابعة لألمم المتحدة و منظمة العفو الدولية للممارسات القمعية للنظام القذافي، فقد أعربت الأولى عند قلقها إزاء العدد الكبير المزعوم لحالات الاختفاء لقسري و حالات الإعدام خارج لقضاء حيث تعتبر مدة حكم القذافي الأطول كحاكم غير ملكي من حيث مدة الحكم في تاريخ العالم أجمع . إن عامل انتشار الثورات الشعبية ضد الأنظمة السياسية في الدول المجاورة (تونس و مصر)، و نجاحها في تغيير هرم السلطة السياسية ، جعل الشعب الليبي يتأثر بها و يرغب هو أيضا بالتغيير و ذلك لتشابه أوضاعه مع أوضاع الشعوب المجاورة ، فقد جاءت فيها هذه التحركات لتغيير أنظمة الحكم و المطالبة بتنحي رؤساء يرفضون التخلي عن مناصب الحكم[25].

ويمكن تلخيص أهم الأسباب السياسية و العوامل التي ساهمت في اندلاع الأزمة في ليبيا في ما يلي:

- الاستبداد بالحكم و إدارة شؤون البلاد بمعزل عن إرادة الشعب.
- الاضطهاد و الاستعباد و عدم احترام حقوق الإنسان
- انتهاج سياسة التمييز بمختلف أشكاله .
-تغييب الوحدة الوطنية.
-غياب الديمقراطية و عدم السماح بتكوين نقابات وأحزاب سياسية
-تعاظم اليقظة الأمنية و القمع لجهاز الأمن مقابل غياب دولة القانون
-ازدياد وتيرة الاعتقالات التعسفية .
-التنكيل بالمعارضين و تعذيبهم بمختلف وسائل التعذيب حتى الموت
-عدم تمكين المعتقلين من الدفاع عن أنفسهم أو توكيل محاميين.
-تغليب الحلول الأمنية عن الحلول السياسية في معالجة المشاكل و الأزمات(السياسية -انسداد هيكلي، إذ أن المؤتمرات و اللجان الشعبية لم تحقق المشاركة المجتمعية في السياسة التي أتى بها القذافي و منع الجماهير من ممارسة الحقوق السياسية بطريقة مباشرة و التي كانت فقط حبر على ورق رغم محاولة إقناع الشعب[26]

3- تقييم الأوضاع الاجتماعية للمجتمع الليبي.

نجد استئثار النخبة الحاكمة بالثروة ، التلاعب بثروات الوطن و مقدرات الأمة ، انتشار الفساد المالي و الإداري و الرشوة على نطاق واسع، انتشار الغلاء
زيادة الأسعار مقابل تدني دخل المواطنين ، اتساع الفجوة بين الطبقة الغنية و الطبقة الفقيرة، عدم توفر السكن لمعظم المواطنين و ارتفاع الإيجار
كذلك هناك تحديات أخرى نلخصها في زيادة المالك و التطلعات التي تراود الشعوب نتيجة الوعي لديها، إحساس الشعوب بالظلم و التهميش ووصولها إلى حالة الإحباط من إصلاح الأوضاع ، انكسار حاجز الخوف لدى الشعوب و استعدادها للتضحية من اجل تغيير أوضاعها.
-التهميش القبلي و عدم تحقيق السلم، حيث أن النظام الليبي في عهد القذافي كان يعتبر القبيلة جرما و رغم أنه كان في وقته استعمل القبيلة لتكريس سلطة خاصة من خلال قبيلة القذاذفة فهذه القبائل عاشت

---

[23] عباس كفاح,رمضان الحمداني,حركة التغيير في ليبيا العراق، العراق : جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2012,ص69

[24] محمد عاشور مهدي، قراءة في الصراع المسلح في ليبيا و مساراته المحتملة، مصر: جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات 2012، ص 03.

[25] عبد الله بعزيز ، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، بيروت : منتدى المعارف، 2008، ص81.

[26] ميلاد مفتاح، محمد عبد الغفور، ثوارت الربيع العربي و تأثيرها على ظاهرة السالم و عمليات الإصلاح في الوطن العربي، عمان: مركز الكتاب، 2015، ص 153-154.

لمدة طويلة في عهد القذافي بتهميشها من كافة الحقوق ، لكن قوى القبيلة لعبت دورا هاما و حاسما في ثورة 2011 ضد النظام شرق ليبيا إلى غربها و علاوة على ذلك هناك عامل أخر ساهم في تصاعد الاحتجاجات ضد النظام و هو ازدياد شريحة الشباب العمرية و انفتاحه على العالم الخارجي، فالشباب الليبي الذي يمثل حوالي 52% من السكان تحت 25 سنة لم يكن مستعدا أن يقبل التناقضات بينت الشعارات و السياسات التي تربى عليها و نشأ في إطارها و التي تؤكد على قيم اشتراكية قيم اشتراكية و العدالة الاجتماعية[27].

المحور الرابع: نحو تطبيقات مؤشرات الحوكمة لضمان تفادي الفشل وبناء الاستقرار.

جاء مفهوم الحوكمة كمفهوم معاصر صاغته المؤسسات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين، كفكرة مبتكرة لتسيير أمور البشر بشكل يضمن لهم حياة كريمة على المستويات الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية .وخاصة بعد فشل نموذج قيادة الدولة للتنمية إلى إثارة التساؤلات بشأن الأسس التقليدية لشرعية النظم النامية، تمثل القوانين السليمة قاعدة أساس جوهرية للحوكمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في أية دولة، إلا أن صياغة القوانين السليمة لا تعدو كونها نصف الصورة، أما النصف الثاني، والأكثر تحديًا، فيتمثل في التطبيق السليم للأطر القانونية التي تمت صياغتها[28].

وضعت أنظمة الحكم العربية معادلة ثابتة لإدارة العلاقة بين الدولة والموطنين: خدمات حكومية مقابل القبول الشعبي العام. وقد فرض هذا العقد الاجتماعي السائد على الحكام أن يقدّموا للمواطنين الوظائف في القطاع العام والسلع والخدمات المجانية أو المدعومة (مثل الصحة، والطاقة والغذاء) مقابل الولاء وقبول الحد الأدنى من الحقوق السياسية والحريات المدنية.

الحوكمة الرشيدة أصبحت هي الطريقة الأساسية التي يناقش بها المانحون الدوليون، وغيرهم من الجهات التنموية الفاعلة، الشؤونَ السياسية للبلدان النامية؛ وهي هدف الكثير من برامج المساعدات، وأحياناً ما تكون شرطاً لمنح المساعدات الاقتصادية والقروض .وبينما يختلف المانحون على ما تتطلبه الحوكمة الرشيدة بالضبط، فإنها تتضمن، بشكل عام، البيروقراطية الفعالة، والمساءلة، والشفافية في عملية صنع القرارات الحكومية، مع تركيز أكبر من جانب مانحين آخرين على معايير الشمول وسيادة القانون.

• يشدد صندوق النقد الدولي على الجوانب الاقتصادية للحوكمة الرشيدة، ولا سيما كفاءة القطاع العام، والشفافية المالية، والمساءلة، ومكافحة الفساد.

• يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رؤية ذات صبغة سياسية أعمق، إذ يركز على الحكومة المتميزة بالقدرة، وسرعة الاستجابة، والشمول، والشفافية، مع الإشارة إلى الحوكمة الرشيدة باعتبارها "حوكمة ديمقراطية".

• تعتبر وزارة التنمية الدولية البريطانية أيضاً أن الحوكمةَ المصحوبة بالقدرة، والمساءلة، وسرعة الاستجابة هي الحوكمة الرشيدة، مع عدم اشتمالها على الديمقراطية.

• تعتبر مؤشرات الحوكمة العالمية، التي وضعها البنك الدولي، هي أكثر مؤشرات الحوكمة استخداماً. وهي تتضمن مؤشرات المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي، وغياب العنف، وفعالية الحكومة، وجودة التشريعات وتطبيقها، وسيادة القانون، ومنع الفساد[29].

ومن أهم المتطلبات الأساسية لنظام فعال للمساءلة الاجتماعية والحوكمة الرشيدة:

1- الشفافية (Transparency):على المواطنين أو الجهات الحكومية أن يتمكنوا من الوصول إلى المعلومات والالتزام بتقديم تلك المعلومات.

---

[27] ميلاد مفتاح، محمد عبد الغفور، المرجع نفسه، ص 155- 156

[28] سليمة بن حسين، الحَوكَمة...دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 10 جانفي 2015، جامعة الجزائر، ص 181.

[29] ليان مكاي، نحو ثقافة سيادة القانون، استكشاف الاستجابات الفعالة للتحديات القائمة أمام تطبيق العدالة والأمن، دليل عملي، معهد الولايات المتحدة للسلام، ط 01، واشنطن العاصمة، 2015، ص 34

2- القدرة على طلب التوضيح و التبرير (Justification):على المواطنين أن يكونوا قادرين على المطالبة بتبرير الأعمال التي يقوم بها صناع القرار وبالتالي الالتزام بواجب شرح وتبرير أفعالهم.

3- القدرة على فرض العقوبات (Impose sanctions):أن يكون المواطنون قادرين على فرض عقوبات(مثلا معاقبة صانعي القرار بعدم انتخابهم مرة أخرى، أو تحويلهم إلى الجهات المختصة لمحاسبتهم)

4- تعتبر المساءلة الاجتماعية واحدة من الركائز الأساسية للحكم الرشيد،لأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية من دون وجود حكومة مختصة وذات كفاءة فعالة مستقيمة وشاملة تقبل وتعزز مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار[30]

عندما فشلت بعض الحكومات في الوفاء بما يترتب عليها من التزامات في هذه الصفقة، وعندما تذمّر الجمهور وتولّاه السخط على بنود تلك الاتفاقية، كسر الكثير من المواطنين حاجز الصمت. وقد كانت الحاجة إلى خلق علاقة جديدة بين الدولة والمواطنين إحدى القوى المحرّكة ضمنياً لاحتجاجات 2011 العربية وما تلاها من اضطراب. ولازال أحد المكونات الرئيسة لأي عقد اجتماعي – أي الحوكمة الفعّالة – يعاني الانهيار في أغلب أرجاء المنطقة. كما أن معدلات البطالة العالية في الدول غير المصدرة للنفط (ولاسيما في أوساط الشباب) تقف حجر عثرة أمام النمو الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة، فيما يزيد التشاؤم حول المستقبل من حالة السخط. وفي طول المنطقة وعرضها، فإن المواطنين، بصرف النظر عن الانتماء الإثني، أو الديانة، أو الثروة، أو التحصيل العلمي أو المكانة الاجتماعية – يواصلون المطالبة بالعناصر الأساسية للحوكمة التي غالباً ما تعجز الدول أو تمتنع عن تقديمها ومنها: الحريات الأساسية مثل حرية التعبير والتجمع، والنفاذ إلى مراكز صنع القرار، وتقديم الخدمات الفعّالة، وبذل الجهود لمكافحة الفساد. ولاريب أن معالجة هذه المكونات الأساسية للحوكمة الفعّالة سوف تخفف من بعض أجواء التوتر التي تسود المنطقة الآن، وتساعد في استعادة الاستقرار في المدى البعيد[31].

دأبت الأنظمة السياسية، في كل دول العالم، على فرض الاستقرار السياسي والحفاظ عليه كهدفٍ جوهري لابد من تحقيقه، باعتباره شرطا ضروريا ومسبقا لتحقيق باقي متطلبات الحياة الكريمة للشعوب .لكن إلى جانب محورية الاستقرار السياسي نجد أيضا أن هناك هدفا آخر يسعى أي نظام سياسي لتحقيقه إرضاء للمواطنين، وحفاظا على بقائه واستمراره بطرق سلمية وشرعية، وهو العمل باستمرار على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين اقتصاديا، واجتماعيا ما يقود في حالة المجتمعات التقليدية إلى نقلها من مرحلة ما قبل الحداثة إلى الحداثة، وهذا ما يعرف بعلمية التحديث[32].

حتى يزول الغموض حول مفهومي التحديث والحداثة وعلاقتهما بالاستقرار السياسي، يوضح صامويل هنتنغتون أن الحداثة (modernity)كالتمدن والتعليم والتطور الاقتصادي تقود إلى الاستقرار السياسي، لكن التحديث أي عملية الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حداثي، يسهم في أعمال العنف وانعدام الاستقرار؛ فصحيح أن الاستقرار السياسي يرتبط بالمجتمعات الحديثة المتطورة اقتصاديا واجتماع، لكن حسب الدراسات الإحصائية التي قدمها في كتابه، استنتج هنتنغتون أن انعدام الاستقرار السياسي لا يرتبط أيضا بالمجتمعات الفقيرة والأمية، بل هو سمة تلك الدول التي تعرف عملية الانتقال من مجتمع تقليدي فقيرٍ وأمي إلى مجتمع حداثي متعلمٍ ومزدهرٍ اقتصاديا [33]

---

[30] مجموعة من المؤلفين، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط 04، فلسطين ، 2016، ص 66

[31] إنتصار فقير– سارة بركيس، الحوكمة ومستقبل العالم العربي، مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط، تم تصفح هذا الموقع في: 20/04/ 2022 على الساعة 12:25 ، نقلا من الموقع الالكتروني :

https://carnegie-mec.org/?lang=en

[32] صادق حجال، إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي :الحالة الجزائرية نموذجًا، 28 نوفمبر 2019، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ص 02

[33] صادق حجال، المرجع نفسه، ص 06

ولتحقيق الحوكمة والاستقرار السياسي نرى أنه من بين الحلول هي الحكومة الإلكترونية، أو رَقْمنة العملية البيروقراطية عن طريق إعداد منصات إلكترونية لتيسير وصول المواطنين وعامة الناس إلى المعلومات الحكومية. وتقوم حكومات عديدة بالترويج لمبادرات الحكومة الإلكترونية لتنسيق وتوضيح العمليات البيروقراطية، والحد من الفساد، وتطوير الفعالية.
قد يكون التركيز على الحوكمة في الجهات الإدارية الفرعية، والحضرية والمستويات المحلية، وحول قضايا محددة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، منطلقاً أولياً ممكناً للاعبين الذين يريدون الارتقاء بفعالية الحكومة تستطيع الدول كذلك أن تبذل الجهود الرامية إلى مكافأة الأداء الجيّد الفعّال على جميع المستويات البيروقراطية الإدارية، وبخاصة، المستوى المحلي، لتشجيع القوى العاملة العامة الأفضل أداءً، وتوفر للمواطنين الإحساس باستجابة الحكومة.

الخاتمة:
يتطلب حل الأزمة الانتقالية الليبية معرفة عميقة بالبحوث حول حالات مقارنة للثورات الاجتماعية والدول الفاشلة بالإضافة إلى فهم عميق للكفاح الليبي الاجتماعي والمؤسسي والسياسي من أجل الاستقلال الوطني عن الاستعمار وسيادة القانون والحكم الديمقراطي.
ليست ليبيا كياناً معزولاً، بل هي جزء من المجتمعات في محيطها العربي والأفريقي والمتوسطي، ومشكلة الانتقال فيها معقدة، وتتطلب قيادة جريئة وحلولاً مبتكرة، إذا أدركت هذه القيادة العقبات والعوامل السلبية الكامنة وراء استمرار حالة الشلل التي تسود عملية إعادة بناء الدولة والمؤسسات المدنية بعد عام 2012 ، والتي كرّست الأزمة وفاقمت من تبعاتها.
يعتبر وصول القذافي لسدة الحكم سنة 1969 على اثر انقلابه على الملك إدريس السنوسي الذي حكم ليبيا منذ 1951 تاريخ استقلالها عن الاستعمار الايطالي، نقطة تحول في مسار تطور النظام السياسي الليبي من خلال تبني ما أسماه القذافي آنذاك النظرية العالمية الثالثة كنظام حكم للجماهيرية الليبية بالاعتماد على الكتاب الأخضر كدستور للدولة الليبية، كما أعلن عن حزمة من الإصلاحات السياسية سنة 1977 إلا أنها لم يسمح بالتداول السلمي على السلطة أو التعددية الحزبية التي اعتبرها من الخيانة العظمى للبلاد فضلا عن اعتماده على ريع النفط في تسيير شؤون السياسة الخارجية التي ركزت على دعم الدول العربية و تحوله بعد ذلك إلى دعم الدول الإفريقية عسكريا وماديا.
العوامل والأبعاد المتبقية للأزمة الراهنة، المتمثلة في انهيار الدولة، هي سياسية، نجمت عن فشل القيادة في نزع سلاح الميليشيات المسلحة، ولاسيما في المنطقتين الغربية والجنوبية، فبعد أن قصف حلف شمال الأطلسي ليبيا، انسحبت قوات القذافي من مختلف مدن البلد، وتركتها للقوات الأخرى، ويشمل ذلك مصراتة والزنتان في الغرب، وشملت القوات الأخرى المجاهدين الإسلاميين المتطرفين العائدين من أفغانستان والعراق والجمهورية العربية السورية، مثل الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، التي تدعمها قوى خارجية متنافسة، في حين دعمت قوى خارجية أخرى الجيش الليبي" قوات الكرامة "بقيادة المشير خليفة حفتر.
ما استدعى تدخل الأمم المتحدة من خلال استصدار مجلس الأمن للقرار1973 الذي حسم مسألة بقاء القذافي على سدة الحكم ولعب دورا محوريا في الإطاحة به من خلال التدخل العسكري وذلك بتفويض حلف الناتو، وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:
1- شهدت المرحلة الانتقالية التي تلت إسقاط نظام العقيد القذافي صراعات كبيرة بين مختلف القوى السياسية منذ بدايتها على ضوء الإخفاقات التي ميزت عمل المجلس الوطني الانتقالي.
2- برزت تحديات أمنية عديدة من خلال انتشار الميليشيات المسلحة في ظل غياب دور حقيقي للمؤسسة العسكرية وبروز اللواء حفتر كقائد جديد للمؤسسة العسكرية على الرغم من المعارضة الشديدة التي واجهها.
3- شكل بروز ثنائية السلطة التشريعية تحديا سياسيا كبيرا بالنسبة للفرقاء الليبيين الذين جمعتهم مبادرات الأمم المتحدة أو بعض دول الجوار على إرساء مفهوم المصالحة الوطنية كخيار وحيد أمام الليبيين للخروج من أزمتهم السياسية.

4- عاني ليبيا من مشاكل معقدة ومعضلات متعددة الأبعاد، التي لا يمكن حلها سريعا ، لأنها تتطلب وقتا لا بأس به من أجل إيجاد حلول واقعية لها، وبالتالي من الخطأ الاعتقاد أن مجرد إسقاط الأنظمة الدكتاتورية وتغيير النظام السياسي كفيل بحل كل المشاكل المتراكمة منذ زمن طويل.

5- ساهمت طبيعة الدولة والنظام السياسي في تعطيل مسار إعادة بناء الدولة بعد إسقاط نظام القذافي ، نتيجة لغياب أي دور للمجتمع المدني في ليبيا قبل الانتفاضة، بالإضافة إلى سياسة النظام السلبية في تلك الفترة.

6- كل هذه المعطيات تجعل من مسار بناء الدولة في ليبيا أكثر تعقيدا وصعوبة، بسبب غياب مجتمع مدني فعال، عدم التوازن بين السلطات الثلاث، مدى تأثير المجتمع المدني والنخب على الأطراف المتصارعة خاصة منها القبيلة، ولا يمكن اعتبار المجتمع المدني كشرط منفرد تتوقف عليه نجاح أو فشل مسار بناء الدولة، لأنه مرتبط بسلسلة من الفواعل والظروف والمتغيرات الأخرى.

7- المجتمع القبلي الليبي تعرض للاختراق من طرف النظام الليبي السابق الذي استغل النعرات القبلية لتوجيه سياساته وضرب خصومه من المعارضة، فكان من الطبيعي أن تلجأ القبائل بعد إسقاط النظام إلى التسوية فيما بينها بالسلاح والعنف وتحاول أن تجد لها مكانة في غياب أي دور للدولة، ومن بين الحلول المقترحة مايلي:

8- لحل الأزمة الراهنة هي وقف التدخل الخارجي وتدفق الأسلحة والمعونة إلى الجماعات المعنية، ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور بنّاء في هذه الخطوة.

9- تدارك أخطاء قادة ما بعد عام 2011 الذين استخفوا بالجماعات المسلحة والميليشيات، ولاسيما السياسة الكارثية المتمثلة في مكافأة الجماعات المسلحة والميليشيات بالمناصب والأموال لكسب دعمها، ولا أرى بأساً في إعطاء المنتمين إلى الميليشيات المسلحة خيار شغل وظائف مدنية أو عسكرية، في الجيش وقوات الشرطة، ولكن كأفراد، وليس كمجموعات.

إن الدعوة إلى عقد مؤتمر يشمل الجميع، حتى الجماعات العسكرية والمتطرفة ومؤيدي النظام القديم، والسماح لهم بالعمل من أجل الاتفاق على المبادئ الأساسية، هو فرصة لحل الخطيئة الكبرى التي ارتكبها الائتلاف عام2011، الذي لم يكن لديه برنامج واضح لبناء الدولة، وافتقر إلى الوعي بالدور السلبي للتدخل الخارجي، ولابد من التسوية والتوفيق فيما يتعلق بالإصلاح السياسي، وقد وافقت القوة العسكرية في مصراتة، وجماعتها الإسلامية السياسية وجماعة الإخوان المسلمين، والجيش الليبي بقيادة حفتر في الشرق والجنوب على التخلي عن الأسلحة وقبول الإصلاح السياسي،ودعت إلى إعادة بناء الجيش الوطني الليبي وقوات الشرطة، فإذا نجحت هذه التسوية، لنتكون هنا كمجموعة مهزومة، بل أطراف كلها منتصرة: فلا أمراء حرب بل رجال دول؛ ولا انتقام ولكن عدالة للناجين؛ وحقوق المواطنة لجميع الليبيين، لنتكون هذه إستراتيجية سهلة، ولكن بدونها، ستُطيل الحروب بالوكالة في ليبيا الوضع الكارثي الحالي المتمثل في نقص الغذاء والصحة والأمن.